

نفي لـ«الوطن» إشاعة تأجيل مشروع السكن البديل أو التريث به

وزير الإسكان يصدق على قرار نقابة المهندسين بتخفيض الأتعاب لمعالجة وضع المباني المتضررة

نقيب المهندسين لـ«الوطن»: لا أتحدث خارج اختصاصي.. وتحديد الرسوم ليس من صلاحياتي



إمام الصالح

صدق وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف على قرار مجلس نقابة المهندسين القاضي بتخفيض أتعاب المهندسين عند معالجة وضع المباني والمنشآت المتضررة نتيجة الزلازل في المحافظات المتكوبة (اللاذقية- حلب- حماة- إدلب).

ويبين القرار أنه لا تستوفي أتعاب الدراسات والتدقيق بالنسبة للمباني والمنشآت ١٠٠ بالمئة في حال كان البناء مرخصاً سابقاً وأصلاً، وبعاد البناء إلى ما كان عليه من دون استيفاء أتعاب دراسات وتدقيق، وتستوفي أتعاب الإشراف على التنفيذ بنسبة ٥٠ بالمئة من التعرفة المعمول بها.

ولفت القرار إلى أنه تستوفي أتعاب الدراسة والتدقيق والإشراف بنسبة ٥٠ بالمئة من المساحات الطابقية المطلوب دراستها من التعرفة المعمول بها في القرار ٤٣ لعام ٢٠٢٢ في حال كان البناء مرخصاً سابقاً ولا يوجد له مخططات أو مطلوب تعديل مخططاته المصعدة بناء على طلب الوحدة الإدارية.

وبيّن القرار أنه لا تستوفي أي أتعاب هندسية وتصديق تقارير الخبرة الفنية للتقييم الوصفي للبناء المدة من قبل المكاتب الهندسية والفروع بناء على طلب الوحدة الإدارية ووفق التوصيفات الواردة بقرار نقيب المهندسين المذكور أعلاه وذلك إذا كان البناء مرخصاً سابقاً.

إعفاء ٥٠٪ من أتعاب الدراسات

وأشار إلى أنه عند إعداد الدراسات والمخططات التفصيلية لأعمال الترميم والترميم للأبنية والمنشآت المدروسة والمنقذة من قبل الجهات العامة والخاصة تستوفي أتعاب تصديق الدراسات الترميمية كما تستوفي أتعاب تدقيق الدراسات بواقع الثلث من أتعاب الدراسات وتستوفي أتعاب الإشراف على التنفيذ لأعمال الترميم بواقع ٥٠ بالمئة من التعرفة المعمول بها ويتم ذلك من خلال لجنة تشكل من المهندسين ذوي الخبرة والأختصاص بموجب قرار نقيب المهندسين رقم ٤٣ لعام ٢٠٢٢.

وبيّن القرار أن نقابة المهندسين وفروعها تسهم بنسبة ١٠ بالمئة من قيمة أتعاب الدراسات والتدقيق والإشراف بحيث تصبح الأتعاب المستوفاه من المواطنين أصحاب الأبنية والمنشآت المتضررة نتيجة الزلازل ٤٠ بالمئة من التعرفة المعمول بها بدلاً من ٥٠ بالمئة.

تخفيض أتعاب دراسة الأبنية للتدعيم إلى ٤٠ بالمئة من التعرفة المعمول بها إعفاء ٥٠ بالمئة من أتعاب الإشراف

مخالفاتهم، متعمداً على أي مواطن يتعرض لمثل هذه الحالة عدم السكوت وإعلام فرع نقابة المهندسين بذلك لتتم محاسبة المهندس الذي قام بذلك.

وبالنسبة لمعالجة إذن الترميم إلى دراسة هندسية نفى القبطي ذلك، مؤكداً أن موافقة الترميم تمنح من البلدية المختصة ولا تحتاج إلى دراسة هندسية، لأن الدراسة الهندسية تجري على جملة إنشائية والترميم لا علاقة له بالجملة الإنشائية للبناء، وبالتالي لا علاقة للنقابة بموضوع منح موافقة الترميم.

وعن وضع الموضوع مع موافقة الترميم، أنه يوجد ٢٢ ألف مهندس متقاعد في سورية يتقاضى الواحد منهم ٨٥ ألف ليرة كراتب تقاعد شهري من النقابة في الحد الأدنى ويعتمد أن يصل إلى ١٥٠ ألف حسب سنوات الخدمة، وأغلب هؤلاء المهندسين كانوا عاملين في الدولة وبالتالي يستحقون كذلك راتبهم التقاعدي عن الوظيفة، والنقابة تسهم مع المهندسين الذين لديهم أوضاع صحية أو اجتماعية معينة في تقديم الدعم لهم، وخصوصاً في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها الجميع في ظل هذه الحرب التي استمرت منذ أكثر من ١٢ عاماً، وتأثرت بها جميع الشرائح الاجتماعية.

وحسم كل مستحقاتها عن تلك الدراسات وذلك في إطار الدور الذي تقوم به النقابة في الوقوف إلى جانب المتضررين.

وعن مدى دقة ما يشاع على لسانه بأنه في الكوارث يتم الإعفاء من الرسوم المطلوبة بالنسبة للمساكن التي تتعرض للأضرار، نفى القبطي صحة ما ينسب له في هذا الإطار، وأضاف إنه لا علاقة لنقابة المهندسين بموضوع الرسوم المحددة في قانون التنظيم وتؤكد عليه النقابة في هذه المحطة.

وأوضح القبطي أن هناك خلط بين التقرير الوصفي الذي يتطلبه تحديد الوضع الفني لكل بناء ومدى حاجته للترميم أو الإزالة (وهو مجاني تماماً) وبين الدراسة الترميمية التي يطلبها من يحتاج البناء لديه إلى تدعيم، حيث تعتبر هذه الدراسة بمنزلة دراسة كاملة لكل عناصر الحملة الإنشائية، ولا تقوم بها نقابة المهندسين، إنما تقوم بها مكاتب هندسية خاصة، تأخذ الأتعاب على عملها الهندسي.

مخالفات مهندسين

وعن مدى وجود مخالفات من بعض المهندسين في تقرير وصف الحالة الراهن بين القبطي أن هناك حالات وصلت إلى النقابة المركزية واحدة في حلب والأخرى في اللاذقية عن طلب المهندس الذي قام بالكشف والتقرير بمبالغ مالية من المواطنين الذين قام بالكشف على مساكنهم، وتمت محاسبة هؤلاء المهندسين فوراً من فروع النقابة في

وبيّن نقيب المهندسين في تصريح لـ«الوطن» أن مثل هذه التقارير في الأحوال العادية يتقاضى المهندس عليها وفق تسعيرة النقابة ٢٧٥ ألف ليرة، لكن تقديراً من المهندسين لما تعرض له وطننا في هذه الكارثة ومساهمة في التخفيف على المتضررين تم إنجاز هذه الأعمال بشكل مجاني، وهذا واجب إنساني تؤكد عليه النقابة في هذه المحطة.

وأوضح القبطي أن هناك خلط بين التقرير الوصفي الذي يتطلبه تحديد الوضع الفني لكل بناء ومدى حاجته للترميم أو الإزالة (وهو مجاني تماماً) وبين الدراسة الترميمية التي يطلبها من يحتاج البناء لديه إلى تدعيم، حيث تعتبر هذه الدراسة بمنزلة دراسة كاملة لكل عناصر الحملة الإنشائية، ولا تقوم بها نقابة المهندسين، إنما تقوم بها مكاتب هندسية خاصة، تأخذ الأتعاب على عملها الهندسي.

حسم ٦٠٪ من أجور الدراسة

وأوضح أن نقابة المهندسين قررت في حال طلب الدراسة الترميمية أن يكون هناك حسم ٦٠ بالمئة من أجور هذه الدراسة، حيث يدفع طالب الدراسة ٤٠ بالمئة من قيمة الدراسة لمكتب المهندس الذي يقوم بعمل هذه الدراسة، وليس لنقابة المهندسين، لأن النقابة

بال تعاون مع المفوضية للقيام بعملها الإنساني والخدمي والتنموي على أتم وجه، ودعا خليفة إلى زيادة عدد المشاريع المقدمة من المفوضية بما يخدم المواطنين ويساعدهم على تعزيز استقرارهم.

بدورها استعرضت ماريا المشاريع التي تم إنجازها خلال عام ٢٠٢٢ والمشاريع التي سيتم العمل عليها خلال ٢٠٢٣.

حضر الاجتماع مدير مكتب القامشلي لشؤون اللاجئين وعضوا المكتب التنفيذي إسماعيل الأحمد وعلي الخلف ومدير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد المرشد ورئيس مجلس مدينة السبخة أشرف السطم.



مظاهر سيئة للسوريين في بعض حالات توزيع المساعدات

محافظ اللاذقية لـ«الوطن»: غرف مسبقة الصنع مع دول شقيقة يبصر النور قريباً

والصديقة وما قدمته من مساعدات منذ اللحظات الأولى للكارثة، مشيراً إلى استمرار تدفق قوافل المساعدات والطائرات من عدة دول وتقديم ما يلزم من احتياجات للمتضررين في المحافظات المتكوبة.

وتطرق إلى تقديم طروحات لإقامة غرف مسبقة الصنع وتجهيزها خلال المرحلة المقبلة بالتعاون مع دول شقيقة، إضافة إلى التواصل المستمر مع الحكومة والجهات المعنية لإقامة مساكن بديلة قد تبصر النور قريباً.

وشدد محافظ اللاذقية على حالة الاستفزاز النامة للتعامل مع أي طارئ، مشيراً إلى أن العمل كان بوتيرة عالية وفق الإمكانيات وفي ظل نقص المعدات بظل الحصار والعقوبات الجائرة على بلدنا.

من جهته أكد مدير الأمانة السورية للتنمية في اللاذقية راني صفر أن فرق الأمانة تعمل بالتنسيق مع غرفة عمليات الإغاثة وباقي المنظمات والجمعيات للوصول إلى جميع المتضررين وفق قاعدة بيانات واضحة وصريحة، مؤكداً العمل عبر الفرق الحوالة للوصول إلى المتضررين المقيمين عند أقاربهم وتقديم ما أمكن من المساعدات والاحتياجات لهم.

ممثل منظمة الهلال الأحمر حسان صفية أكد أن المنظمة تعمل منذ اللحظات الأولى بالتنسيق مع كل الجهات ومديرية الصحة من خلال القيام بالواجب بالتعاون مع منظومة الإسعاف والمنظمات الأخرى مؤكداً أن متضررين مقيمين عند أقاربهم في نطاق المبان المتضررة كلياً.

وفيما يخص الأبنية المدروسة، أشار هلال إلى تشكيل لجنة هندسية للكشف على ٣٠ لجنة هندسية للكشف على المدارس وتقييم حالتها وتحديد إمكانية



اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية عامر هلال، العمل على تعزيز خطة الاستجابة للوصول إلى المتضررين من الزلازل في مراكز الإيواء وخارجها، قائلاً: إننا معاً بمساعدة الأشقاء والدول الصديقة لتجاوز التحديات التي خلفتها كارثة الزلازل.

وخلال مؤتمر صحفي لغرفة عمليات الإغاثة في محافظة اللاذقية، أكد هلال تشكيل ١٠٢ لجنة هندسية مختصة تضم ٣٣٤ مهندساً، أنجزوا الكشف على نحو ٢٧٦٤١ بناء حتى تاريخه، مشيراً إلى تبيين وجود ٩٦٧ مبني متضرراً بشكل كامل وغير قابل للتدعيم، فضلاً عن وجود ١٠٥ مبانٍ تهدمت خلال الزلازل.

وفي رده على سؤال «الوطن»، حول وجود فوضى ونفقات في عمليات توزيع المساعدات والإجراءات حيالها، بين هلال أن التوزيع خارج نطاق غرفة العمليات أدى لحدوث حالات إغرابية ومنها من جهات خارج القطر وبعضها من داخل القطر، وقد تم ضبط هذه الحالات والتواصل مع القائمين عليها بالتنسيق مع الغرفة سواء محلياً أم من الأشقاء، وذلك منعاً لحدوث هذه النفقات التي ربما تسيء إلى المظهر العام ولنا كسوريين بشكل عام.

وشدد على ضرورة التنسيق مع غرفة عمليات الإغاثة والتنسيق والتنظيم في شتى موزع توزيع المساعدات، مؤكداً أن الغرفة تعمل على مدار ٢٤ ساعة.

وفي سؤال آخر لـ«الوطن»، حول ردة حالات استغلال المتضررين فيما يخص إجراءات المنازل التي وصلت إلى أسعار تتجاوز المليون

الابنية المنهارة من حديد التسليح والتربة والبيتون والحديد وتحديد أسباب انهيار كل مبني مع زيادة عدد لجان السلامة الإنشائية في الوحدات الإدارية وفق الحاجة لها لتسريع نتائج عملها على أرض الواقع التي ستكون معنية بالكشف وإعلاء تقاريرها عن المبان المتضررة كلياً.

وحول متابعة عمل اللجان الهندسية، أشار هلال إلى أنه تمت الاستعانة بالخبرات في جامعة تشرين، من خلال تشكيل لجان هندسية من الاختصاصيين لأخذ عينات من

ليرة، أكد هلال أن بإمكان المواطنين التواصل مع الجهات الخاصة بالأجهزة المحلية سواء بلدية أم وحدات إدارية والشرطة إضافة لغرفة العمليات المختصة بالإغاثة، وتقديم شكوى بهذا الخصوص لضبطها ومعالجتها مباشرة.

وحول متابعة عمل اللجان الهندسية، أشار هلال إلى أنه تمت الاستعانة بالخبرات في جامعة تشرين، من خلال تشكيل لجان هندسية من الاختصاصيين لأخذ عينات من

عودة الطلاب والكوادر التربوية إليها، مؤكداً التنسيق المستمر مع وزارة التربية والمديرية للتأكد من عمليات تقييم الأبنية المدرسية وسلامتها الإنشائية.

وأشار هلال إلى التعميم إلى كل الوحدات الإدارية لموافاة غرفة العمليات بوجود متضررين مقيمين عند أقاربهم في نطاق المبان المتضررة كلياً.

وفيما يخص الأبنية المدروسة، أشار هلال إلى تشكيل ٣٠ لجنة هندسية للكشف على المدارس وتقييم حالتها وتحديد إمكانية

وتوجه هلال بالشكر إلى الدول الشقيقة

«آلية» لإيصالها قبل رمضان والتركيز على «الاستدامة» قدر المستطاع

محافظة حلب: المساعدات إلى شريحة واسعة ومنها إلى الذين لم يتركوا منازلهم



حلب- خالد زركلو

أكد مدير الشؤون الفنية في محافظة حلب وممثل المحافظة في غرفة عمليات لجنة الإغاثة الفرعية شادي شرف الدين أن المساعدات الإنسانية الإغاثية التي قدمت إلى حلب تستصل إلى شريحة واسعة من المتضررين من الزلازل، الذي ضرب مدينة حلب في ٦ من الشهر الماضي وخلف نتائج كارثية فيها.

وكشف شرف الدين، في تصريح لـ«الوطن»، أن المساعدات تستصل إلى الذين لم يتركوا بيوتهم «حسب احتياجاتهم الفعلية التي يسجروا تقييمها وفق معايير منح الدعم الخاصة بالجهات والمنظمات الداعمة والجمعيات والشؤون الاجتماعية والعمل».

وأشار إلى أن هذا الدعم «بالتأكيد سيصل لشريحة واسعة، على أن يكون التركيز على الاستدامة قدر المستطاع في هذا الموضوع»، وذلك في معرض رده على سؤال عن حجم تلك المساعدات التي دخلت إلى حلب من الجهات المختصة بعد الكارثة المدمرة.

ولفت إلى خطط وجود مكتبة والبيات عمل يجري تطويرها من المهنين «لإيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين قبل شهر رمضان، الذي تتزايد فيه احتياجات الناس، سواء الموجودين في مراكز الاستضافة أم الإيواء، أو الذين لم يغادروا بيوتهم ويحتاجون إلى الدعم».

وعن ماهية آليات العمل، ذكر ممثل المحافظة في غرفة عمليات لجنة الإغاثة الفرعية أن هذا التوجه الذي

يشغل عليه «والذي قطع شوطاً كبيراً فيه، يقضي بالفصل بين شريحتين وتأمين لكل منهما، الأولى: تحتاح للإيواء وتأمين المسكن، والثانية: يلزمها موعات

مع الأسر الذي يساعد على تخصيص أماكن الاستضافة لمن تضررت منازلهم كلياً أو جزئياً وبدون أن يرحمهم من ترك منزله غير المتضرر، بهدف الإفادة من

بيانات يجري توثيقها منعاً لتكرار التسجيل

وتحدد احتياجاته، بغية تقديم المساعدات بأسرع وقت ممكن»، وأشار إلى وجود معلومات من أسر تضررت منازلها وأخرى أخطرت بضرورة الإخلاء نظراً لعدم سلامة أبنيتها بعد تقييم حالتها من قبل اللجان المختصة «وهؤلاء يجري البحث عنهم للتواصل معهم وتأمين احتياجاتهم».